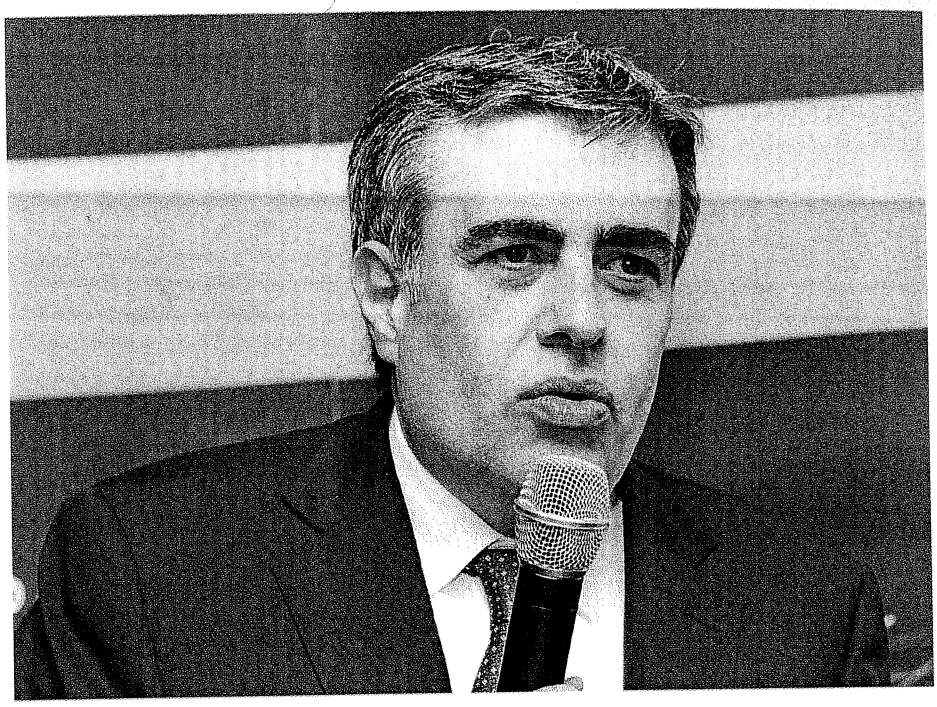

فاتح بكداش

تجربة ناجحة ... وإنجازات

يرى السيد فاتح بكداش، رئيس المؤسسة الوطنية للضمان الالزامي، انّ قانون الزامية تأمين السيارات على الأضرار الجسدية، كان ناجحاً على رغم الشوائب التي اعترته وأنه يجب أن يشكّل ممراً لتأمينات الزامية أخرى في ميادين متعددة.

السيد بكداش، الناشط في قطاع التأمين كما في قطاع رجال الأعمال، يعدد بعضا من انجازات المؤسسة التي يترأس بعد أن يبدي رأيه في عدد من المواضيع المتعلّقة بقضايا التأمين في لبنان.

■ هل لا زلتم تعتقدون أن قانون التأمين الالزامي لسيارات للأضرار الجسدية، لازال يعتبر الزاميا في ظل وجود نسبة كبيرة من السيارات غير مؤمنة؟

- لاحظنا في المدّة الأخيرة تحسنا واضحاً في عدد بوالص الصادرة والمتعلقة بالتأمين الالزامي لسيارات ضد الأضرار الجسدية، وذلك نتيجة تشدّد وائر الميكانيك بعد التغيير الاداري الذي حصل أخيراً ن جهة، وحصول وعي لدى المواطن اللبناني بأهمية ذا النوع من التأمين من جهة أخرى.

■ هل هناك أرقام محددة؟

- في اعتقادي أننا بلغنا نسبة الـ ٧٠٪.

■ ما هو الدور الذي يجب على الدولة بأجهزتها ختلفة القيام به لرفع هذه النسبة؟

- على الأجهزة الأمنية القيام بالدور المطلوب منها مع هذه النسبة، وذلك من خلال التشدد في ملاحقة سيارات غير المؤمنة واتخاذ الاجراءات المناسبة قها. ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض الوقائع وجودة على الأرض وعدم تجاهلها.

■ ودور الشركات؟

في العام ٢٠٠٣، أي عند تطبيق قانون التأمين الإلزامي للسيارات، تم وضع تسعيرة أخذت في عين الاعتبار مجمل الأوضاع التي كانت قائمة آنذاك، مع اعتراف الجميع وإقرارهم بأنها مرحلية ويجب تعديلها كلما اقتضت الظروف ذلك.

التزم عدد كبير من شركات التأمين بهذه التسعيرة، لكن شركات أخرى عمدت الى اصدار بوالص بأسعار أدنى بكثير من التسعيرة الرسمية، حتى أن شركات أصدرت بوالص تغطي اكثر من سيارة واحدة... ودارت مضاربات قاسية بين عدد من الشركات التي اتخذ بعضها من مداخل مراكز المعاينة الميكانيكية مقراً لها، وراحت تقدّم تسهيلات للزبائن الذين لا ينوون شراء بوالص، فتُبادر الى تأجيرها الى حين الانتهاء من اجراء معاملات الميكانيك، أو شراء بوليصة وتقديم نسخة عنها ومن ثمّ الغاؤها فوراً.

ان مثل هذه الممارسات وما ترتّب عنها، أدت الى مشاكل كبيرة تعرّضت لها شركة AUG مما دفع بوزير الاقتصاد والتجارة الى سحب الترخيص منها بعد انذارات عدّة وجهها اليها، وفي المؤتمر الصحافي للوزير محمد الصفدي ورد أن أربع أو خمس شركات تقوم بممارسات مماثلة، وتمنّى عليها اخذ عِبرة من الوضع الذي آلت اليه شركة AUG.

■ ذكرتم في إحدى المقابلات الصحافية أنّ على المواطن قراءة بوليصة التأمين الالزامي، ما الذي قصدتم به من قولكم هذا؟

- يحدّد القانون الموجبات الملقاة على عاتق شركة التأمين في حال وقوع حادث، ويبيّن الشروط بوضوح ويطرح مجموعة من الاستثناءات... لذلك على المواطن معرفة هذه الأمور بوضوح وعدم تحميل شركة التأمين كل المسؤوليات الناتجة عن أي نوع من الحوادث.

■ توصّلت معظم شركات التأمين اللبنانية الى اتفاق في ما بينها يقتضي برفع نسبة تحمّل المؤمّن في حال وقوع حادث لسيارته... كيف انعكس هذا الاتفاق على فرع تأمين السيارات الذي حقق خسائر اجمالية لشركات التأمين وصلت الى ٣٠ مليون دولار للعام ٢٠٠٨؟

- أدّت المنافسة القاسية التي حصلت بين معظم شركات التأمين اللبنانية للحصول على حصص اعلى في قطاع تأمين السيارات الى اجراء خفوضات على الأسعار من جهة، والى القيام بتأمينات لمدة ٤ أو ٥ سنوات على السيارات الجديدة المرتبطة بقروض مصرفية من جهة ثانية.

أدت هذه السياسة الى الحاق خسائر كبرى بفروع تأمين السيارات لدى معظم شركات التأمين، اذ من المعروف أنه من غير الممكن التنبّؤ بمجموعة من العوامل لدى تأمين السيارات لمدة ٥ سنوات مثلا ومنها: عامل التضخّم، ارتفاع الأسعار، ارتفاع سعر صرف اليورو ومعه معظم قطاع الغيار، غلاء المعيشة...

من هنا كانت الخسائر الكبرى التي وصلت الى ٣٠ مليون $ أميركي في العام ٢٠٠٨ ومثلها ٢٠٠٩، مما دفع الشركات الى الاتفاق في ما بينها على وضع نسبة تحمّل السائق من جهة واعادة النظر بسعر البوليصة سنوياً من جهة ثانية.

■ ما هو تقييمكم لهذا الاتفاق؟

- انه اتفاق جيّد، أعاد الأمور الى نصابها وحدّ من الخسائر التي تتكبّدها شركات التأمين في قطاع السيارات.

■ تترأسون المؤسسة الوطنية للضمان الالزامي، ما هي أبرز الخطوات التي قمتم بها خلال رئاستكم؟

- عقدنا اجتماعات عدة مع شركات التأمين وطرحنا الأمور على حقيقتها، وتبيّن أن معظم الشكاوى تنصبّ حول الشركات التي تسوّق بوالص التأمين بأسعار زهيدة، وسمعنا شكاوى حول عمليات تزوير تحصل في هذا المجال...

عملنا على مشروع يقضي بإصدار البوالص عبر موقع الكتروني (website) موجود في المؤسسة...ويهدف الى معرفة عدد البوالص التي تصدرها الشركات والسعر ويحول دون حصول أية عمليات تزوير، وقدّمنا هذا المشروع الى هيئة الرقابة ووزارة الاقتصاد والتجارة.

من جهة أخرى، عقدنا اجتماعاً مع اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة والتي تعدّ اقتراحاً لقانون السير الجديد، وقدّمنا اقتراحاتنا في هذا المجال.

كما نعدّ دراسة حول التأمين الإلزامي للسيارات في ما يتعلق بالأضرار الماديّة.

■ هل تعتقدون أنّ تطبيق قانون التأمين الإلزامي للسيارات على الأضرار الجسدية كان ناجحاً؟

- بالتأكيد، على رغم بعض الشوائب التي اعترته والتي لا يجب أن تقف حائلاً ضدّ إقرار الزامية عدد من التأمينات الأخرى.